الصباح الاقتصادية 12
العدد 1952 - السنة السابعة
الاربعاء 8 ذو القعدة 1435 - الموافق 3 سبتمبر 2014
Wednesday 3 September 2014 - No.1952 - 7th Year

كلف سارة الدويسان كمدير مشروع لتنفيذه

الصالح: وزارة المالية تعد برنامجاً لاصلاح الإدارة المالية للدولة

■ البرنامج يسهم في تعظيم المردود من الإنفاق العام من خلال حصر وتحديد أولويات القضايا المهمة والحيوية

■ تدريب وبناء قدرات العاملين على النظم الحديثة بجميع الجهات الحكومية والتطوير والتحديث على المستويين المؤسسي والتشريعي أحد أهم الاهداف المرجوة

انس الصالح

أعلن وزير المالية انس الصالح عن برنامج أعدته الوزارة بالتعاون مع البنك الدولي لاصلاح الادارة المالية للدولة ويهدف الى العمل على تعبئة الموارد المالية والتخصيص الامثل لها من اجل تحقيق الاهداف الانمائية الاقتصادية والاجتماعية.

وقال الوزير الصالح في تصريح صحافي ان البرنامج يسهم في تعظيم المردود من الانفاق العام من خلال حصر وتحديد أولويات القضايا الهامة والحيوية واقتراح المنهجيات الفاعلة لتنفيذها كما يتيح للوزارة إيجاد أدوات قياس ومتابعة للانفاق العام.

وأضاف أن البرنامج يهدف ايضا الى استحداث أدوات قياس حقيقية لبيان المركز المالي والاثر الناتج من الانفاق السنوي والعائد الحقيقي من الانفاق العام لافتا الى ان التقارير المالية يتم اعدادها وفقا للأسلوب التقليدي وتوضح ما تم انفاقه على مستوى أبواب المصروفات دون ايضاح المشاريع والبرامج والاعمال المنجزة.

وذكر ان البرنامج سيؤدي الى رفع كفاءة تخصيص الموارد المالية لتنفيذ المشروعات والاعمال المدرجة في خطة الجهة الحكومية السنوية وسيتم ذلك وفقا لمنهجية واضحة تسهم في ضبط وترشيد الانفاق العام وتقدير التكلفة الحقيقية وبيان نقاط الضعف والقوة في إدارة الاموال العامة.

وبين الوزير الصالح انه سيكون بإمكان المواطن تلمس نتائج البرامج الاصلاحية للمالية العامة من خلال الاستفادة المباشرة من الاعمال المحققة كما ستساعد متخذي القرار في تقييم أداء الاجهزة التابعة لهم بكفاءة.

وأشار الى ان برنامج اصلاح الادارة المالية للدولة يعمل على عدة محاور تتضمن اطار بيئة قانونية وتشريعية بهدف اعداد قواعد واضحة وبسيطة وقوية اضافة الى اطار بيئة وظيفية بهدف تعزيز الخبرات ودعم القدرات بتصميم برامج تدريبية مكثفة ومتخصصة.

وقال ان البرنامج يتضمن ايضا اطار بيئة فنية وتكنولوجية بهدف إعادة النظر بمختلف الانظمة التكنولوجية المطبقة كما يتضمن تحقيق بعض الاهداف الهامة منها اعادة هيكلة الميزانية وفقا للاقتصاد الكلي وتطبيق المعايير والمؤشرات المعتمدة دوليا في نظم الادارة المالية العامة وتشكيل فريق من وزارة المالية من الخبرات والكفاءات المتخصصة لقيادة العمل المالي في القطاع الحكومي.

وافاد الوزير الصالح بان أهداف البرنامج تشمل أيضا تدريب وبناء قدرات العاملين على النظم الحديثة بجميع الجهات الحكومية والتطوير والتحديث على المستويين المؤسسي والتشريعي. وفي اطار الاستعانة بالخبرات الوطنية المتخصصة أشار الى تكليف سارة الدويسان كمدير مشروع لتنفيذ البرنامج وهي تتمتع بخبرات طويلة حيث شغلت وظيفة وكيل وزارة التخطيط والامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ووكيل مساعد لشؤون الميزانية والمحاسبة العامة بوزارة المالية.

الأخضر يسيطر على المؤشرات الكويتية والسعري يتخطى حاجز 7440 نقطة

انهت المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية جلسة أمس على ارتفاع جماعي في الأداء، حيث حقق المؤشر السعري ارتفاعا بلغت نسبته عند الإغلاق 0.30في المئة بإقفاله عند مستوى 7444.94 نقطة محققا ربحية بحوالي 22.5 نقطة.

وصعد أيضا المؤشر الوزني في نهاية جلسة أمس بنسبة 0.34في المئة بإقفاله عند النقطة 491.98 رابحا 1.67 نقطة تقريبا، فيما انهى مؤشر «كويت 15» التعاملات على ارتفاع نسبته 0.31في المئة بإقفاله عند مستوى 1200.05 نقطة رابحاً أكثر من ثلاثة نقاط.

وأوضح مستشار التحليل الفني لأسواق المال العربية والعالمية، إبراهيم الفيلكاوي، أن السبب الاساسي في ارتفاع المؤشر السعري أمس وانتعاش السوق الكويتي هي عمليات الشراء التكنيكي التي تمت على الأسهم الصغيرة والمتوسطة.

وأشار الفيلكاوي «الى ان تراجع مؤشرات السوق الكويتي بالامس فتحت في جلسة أمس فرصا استثمارية جديدية بالاسهم الصغيرة للمضاربين».

أما مستشار التحليل الفني لحركة أسواق المال، نواف العون قال «تخطي المؤشر السعري للمقاومة التي تقع عند مستوى 7440 نقطة سيوصلنا إلى مستوى 7452 ومنه إلى 7481 نقطة وهي منطقة مهمة لمرور الترند الصاعد الرئيسي حال استمرار الأوضاع إيجابية بالسوق». وبالنسبة لتداولات أمس، فقد ارتفعت الكميات عند الإغلاق الى 239.21 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 214.95 مليون سهم نهاية الجلسة الماضية بصعود بحوالي 11.3في المئة، وارتفع ايضا عدد الصفقات امس 5176 صفقة مقابل 5045 صفقة بالجلسة السابقة، كما صعدت قيمة التداول أمس لتصل إلى 24.08 مليون دينار تقريبا مقابل نحو 20.33 مليون دينار في الجلسة الماضية بارتفاع بحوالي 18في المئة. وتصدر سهم «بيان للاستثمار» قائمة أنشط تداولات أمس على مستوى الكميات والقيم مع نهاية جلسة أمس، وذلك بحجم بلغ 20.41 مليون سهم تقريبا جاءت من خلال تنفيذ 231 صفقة حققت قيمة تداول بنحو 1.81 مليون دينار، مع استقرار السهم عند مستوى الـ 88 فلس.

مارس 2015 ... موعد ايقاف التداول النهائي على أسهم «الاتحاد العقارية»

أعلنت شركة الاتحاد العقارية «الاتحاد ع» في بيان لها ان هيئة أسواق المال وافقت على طلبها بخصوص الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك تنفيذا لما ورد بالمادة 26 من قرار هيئة أسواق المال رقم 23 لسنة 2014 بشأن نظام ادراج اسهم الشركات المساهمة في بورصة الاوراق المالية. وذكر البيان المنشور على موقع البورصة اليوم بانه سوف يتم الايقاف النهائي على تداول اسهم الشركة في السوق اعتبارا من يوم الاحد الموافق 1-3-2015.

وأعلنت الشركة في أكتوبر 2013 بان مجلس ادارتها اتخذ قرارا بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق. كما أعلنت الشركة في وقت سابق عن بياناتها المالية المرحلية للنصف الاول من العام الجاري محققة ارباحا بلغت 721.7 الف دينار تقريبا مقابل ارباح بنحو 876.4 الف دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح قدر نسبته بحوالي 17.7في المئة.

خلال الفترة من 22 إلى 25 سبتمبر في الريجنسي

«القصور الحديثة» تطلق مشروعات تركية في معرض العقارات الكويتية والدولية

محمد فتحي

أعلنت شركة القصور الحديثة عن مشاركتها بالحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق معرض العقارات الكويتية والدولية من تنظيم شركة اكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 22 إلى 25 سبتمبر في فندق الريجنسي.

وقال المدير العام في الشركة محمد فتحي ان تركيا تعد من أحد أقوى الاسواق العقارية في العالم الآن، لاسيما لدولة الكويت لما تتمتع به من امكانيات هائلة وتسهيلات في التمليك المباشر للوحدات العقارية.

وأشار فتحي إلى أن المؤسسة انتقت منطقة كوشاداسي بعناية شديدة لتركيز كافة جهودها التسويقية في هذه البقعة التي تعد أحد أشهر وأكثر الاماكن جذبا للسياح ومرتادي العطلات لما تتمتع به من جو معتدل على مدار العام وأماكن ترفيهية متعددة إلى جانب الناشيونال بارك ثالث أكبر منطقة تحتوي على نسبة الاكسجين.

ولفت فتحي إلى أن المؤسسة تفتخر بوكالتها الحصرية لشركة من أكبر خمسة شركات عقارية داخل المنطقة، شركة سوسجيتش يابي للانشاءات والتي تطرح وحدات شقق مشروع تركواز أيفلر والذي يعد أفخم مشروع يجري تنفيذه حاليا بالمنطقة، لاسيما وانه الوحيد من نوعه الذي يحتوي على بانوراما فيو باطلالة فريدة من نوعها على بحر إيجه وجزر اليونان، كما أنه يتميز بتعددية مساحات وحداته من غرفة وغرفتان وثلاث غرف بمساحات تبدأ من 63 مترا للغرفة الواحدة و102 للغرفتان و112 للثلاث غرف.

وتابع «تطرح المؤسسة ايضا مشروع فيلات النخبة فيبا فيلا والذي يعد أفخم من نوعه بالمنطقة نظرا للخصوصية العالمية التي يتمتع بها حيث يتكون المشروع من 11 فيلا مخصص لكل فيلا حمام سباحة خاص وموقف سيارات خاص وحديقة خاصة، إلى جانب تنوع المساحات حيث تبدأ من 490 مترا كما روعي في تصميم الفيلات تنفيذ الطابع الكويتي من المساحات الكبيرة والمطبخ التحضيري الامريكي المفضل».

ولفت فتحي إلى أن المؤسسة ستطرح مشروع شقق رانكلي أيفلر والذي يعد مفاجأة بيعيه بالسوق الكويتي، حيث تتراوح مساحات الشقق ما بين 85 مترا بمساحات غرفة وصالة ومطبخ وبلكونة وحتى 102 مترا بمساحات غرفتين وصالة ومطبخ و2 حمام وبلكونة بأسعار مميزة، حيث يعد المشروع هو الاقرب إلى وسط البلد حيث يبعد 4 دقائق عن مركز المدينة ويطل على مزارع الزيتون بإطلالة شجرية فريدة من نوعها إلى جانب الماركات الذي يخدم قاطني الكمبوند وحمام السباحة.

تراجع التضخم بالكويت إلى 2.7 في المئة خلال يوليو 2014

■ تراوحت معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي بين 1.2 في المئة و 3.1 في المئة على أساس سنوي في النصف الأول من 2014

■ مؤشر أسعار المستهلك في الكويت عند 2.7 في المئة خلال يوليو 2014

	يوليو 2014	يونيو 2014	يوليو 2014	يوليو 2014	الوزن (%)
	% طول أشهر شهري		% طول أشهر سنوي		
المؤشر العام لأسعار المستهلك	0.0	0.2	2.7	2.9	100.0
الأغذية والمشروبات	0.0	-0.3	2.0	2.5	18.4
السجائر والتبغ	4.8	5.8	12.6	6.8	0.3
الملابس والمنسوجات	-0.4	0.2	2.2	3.0	9.3
خدمات الإسكان	0.0	0.0	4.4	4.4	28.9
أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	0.2	0.1	4.2	4.7	11.3
النقل	0.2	0.2	1.6	1.5	7.9
الاتصالات	-0.1	0.0	-1.0	-0.0	4.0
التعليم	0.0	0.0	4.2	4.2	3.0
الصحة	0.0	0.0	1.2	-1.3	1.6
الترفيه والثقافة	0.2	0.1	0.6	0.5	4.3
المطاعم والفنادق	0.0	0.3	2.5	2.5	3.3
والسلع والخدمات المتنوعة	0.1	0.2	0.2	0.2	7.8

معدل التضخم استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلك في الكويت

أشار تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» الى تراجع معدل التضخم قليلا ليسجل 2.7في المئة على أساس سنوي في يوليو 2014 مقارنة بمعدل 2.9في المئة على أساس سنوي خلال يونيو 2014. ويتوقع ان يبلغ متوسط التضخم لعام 2014 ككل نحو 3في المئة على الرغم من محدودية الضغوط من مكون المواد الغذائية في الجزء المتبقي من العام نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية... وفيما يلي التفاصيل

كان التضخم بصورة عامة مستقرا عبر المكونات الفرعية في يوليو 2014 باستثناء أسعار السجائر والتبغ والتي شهدت قفزة كبيرة. وخلال الشهر، ظل تضخم أسعار المواد الغذائية دون تغير بالنسبة للأساس الشهري، بينما تراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية على الأساس السنوي ليسجل 2في المئة «يوليو 2013: 5.8في المئة». ويشهد تضخم أسعار المواد الغذائية وتيرة هبوطية منذ مايو 2013 عندما سجل معدل التضخم 6.3في المئة، وبالنظر إلى استيراد الكويت لنحو 90في المئة من موادها الغذائية لغرض الاستهلاك المحلي، فإن تراجع إسعار المواد الغذائية جاء متماشيا مع الانخفاض في وتيرة أسعار المواد الغذائية عالميا خلال الأشهر القليلة الماضية، وهناك احتمالية كبيرة لارتفاع التضخم في أسعار المواد الغذائية مرة أخرى في أواخر هذا العام بعدما شهدت أسعار المواد الغذائية تسارعا على المستوى العالمي، ومع ذلك، فإن أي زيادة يتوقع أن يكون لها تأثير معتدل على التضخم العام. وتعد زيادة أسعار السجائر والتبغ من أبرز التغيرات حيث زادت هذه المجموعة بنسبة 4.8في المئة على أساس شهري على خلفية الزيادة بنسبة 4.9في المئة في أسعار السجائر والتبغ، مما يجعل التضخم السنوي لهذا المكون الفرعي يسجل معدلا هائلا بمقدار 12.6في المئة على أساس سنوي، ونلاحظ أن أسعار السجائر والتبغ قد شهدت زيادة كبيرة للشهر الثاني على التوالي، حيث قفزت الشهر الماضي أيضا بمقدار 5.8في المئة على أساس شهري. وتعد هذه القفزة غير مستغربة، بل ويتوقع حدوث المزيد من الارتفاع في هذه الفئة حيث تدرس وزارة الصحة الكويتية اقتراحا لزيادة الضرائب على منتجات التبغ. وكانت منظمة الصحة العالمية قد طلبت سابقا من دول مجلس التعاون الخليجي فرض ضرائب صارمة على منتجات التبغ بهدف رفع الأسعار وخفض الاستهلاك بصورة فعالة، وذلك في اجتماع عقد في 2012. ولا تفرض دول مجلس التعاون الخليجي ضرائب صارمة على منتجات التبغ. إلا انها تفرض رسوم الاستيراد والتي تتناقض مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

علاوة على ذلك، واصلت أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة ارتفاعها لتسجل 4.3في المئة على أساس سنوي في يوليو 2014. ومن الجدير بالملاحظة أن الأسعار قد زادت في هذه الفئة بصورة جوهرية حيث كانت تتراوح بين 2.2في المئة إلى 2.8في المئة من أبريل 2013 إلى أغسطس 2013، واستمرت تكاليف المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة عند مستوى أعلى من 4في المئة منذ أكتوبر من العام الماضي. وبصورة مشابهة، جاء تضخم خدمات الإسكان عند 4.4في المئة على أساس سنوي في يوليو 2014 دون تغير عن شهر يونيو 2014.

وعلى صعيد متصل، زادت تكاليف التعليم بنسبة قدرها 4.2في المئة على أساس سنوي في يوليو 2014 مع اقتراب العام الدراسي الجديد. كما ارتفعت أسعار المطاعم والفنادق بمقدار 2.5في المئة على أساس سنوي خلال الشهر، ارتفاعا من 0في المئة في العام الماضي، مما يعكس وجود إنفاق استهلاكي صحي في هذا القطاع. وفي الجهة المقابلة، شهد أحد المكونات الفرعية لمؤشر أسعار المستهلك انكماشا خلال يوليو وهو فئة الاتصالات، حيث انكمشت أسعار هذه الفئة بمقدار 1في المئة على أساس سنوي.

توقعات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي 2014

تراوحت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي بين 1.2في المئة و 3.1في المئة على أساس سنوي في النصف الأول من 2014، وفقا للمركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكشفت أحدث الأرقام تصدر البحرين للقائمة من بين دول المجلس حيث سجل معدل التضخم 3.1في المئة خلال فترة الستة أشهر، فيما جاءت الكويت في المركز الثاني، مسجلة ثاني أعلى معدل تضخم في المنطقة بنسبة 2.9في المئة، تليها قطر بمعدل 2.8في المئة ثم المملكة العربية السعودية 2.7في المئة ثم الإمارات 2.2في المئة بينما سجلت عمان معدل تضخم قدره 1.2في المئة. وكشفت الأرقام الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاع الأسعار عبر عدة فئات مختلفة. ففي سلطنة عمان مثلا زادت أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة الدورية بنسبة 7.4في المئة، بينما في قطر والبحرين ارتفعت تكاليف السكن والمياه والكهرباء والغاز وانواع الوقود الأخرى بنسبة 7.4في المئة و 5.6في المئة، على التوالي. هذا ويتوقع أن يظل التضخم تحت السيطرة بمعدل يحوم بالقرب من 3في المئة للنصف الثاني من 2014 في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعكس غياب الضغوط التضخمية العالمية، نظرا لاستمرار تراجع تضخم أسعار الغذاء عالميا وانفتاح الاقتصادات. وقد تم احتواء الضغوط التضخمية في الإمارات وقطر والكويت نتيجة لدورة الازدهار والانكماش في قطاع العقارات المحلية، والتي ادت إلى السيطرة على ارتفاع الايجارات. بالإضافة إلى ذلك، تم استثمار حصة كبيرة من الفوائض النفطية خارج البلاد بدلا من استثمارها في أصول محلية، في الوقت الذي فرضت فيه دول أخرى قيودا على الاسعار. ولذلك، فإننا نتوقع أن تبقى معدلات التضخم ضمن إطار يمكن السيطرة عليه، عند أرقام صغيرة ضمن خانة الآحاد في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.